

سببا تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره (الإسرائيلي):

أزمة الشيطان في غزة.. مشكلة لها جذور وأغصان لا تعرف الحصر

د. مقداد: لا نستطيع إصدار العملة الفلسطينية في غزة من الناحية الفنية



د. الرفاتي: الاقتصاد (الإسرائيلي) هو المستفيد الأكبر من تداول الشيطان في غزة



د. الوزير: سلطة النقد تحاول ابتداء العديد من الحلول للتخفيف من الأزمة



غزة / تقرير سيد إسماعيل:

تخامر الاحتلال (الإسرائيلي) فكرة فصل قطاع غزة عنه اقتصادياً، محاولاً إلقاء المعضلة الغزية في الملعب المصري، الذي يرفض حتى الآن وبشدّة أن يتورط في حل الورطة التي وضع الاحتلال فيها نفسه. ففي حال إن نفذ الاحتلال - كالعادة - خطته من جانب واحد، ما هي الحلول الفلسطينية المتاحة، إن كانت موجودة أصلاً؟

منذ عام كامل

يقول الخبير الاقتصادي د. علاء الرفاتي أن المحتل يفكر في هذه المسألة منذ أكثر من عام، حيث يوضح بقوله: "طبقاً لاتفاق أوسلو، واتفاق باريس الاقتصادي، الذي لا زال ساري المفعول حتى اللحظة، فقد حددت العملات التي سيتم تداولها داخل القطاع، وهي ثلاث عملات، ألا وهي الدولار والدينار والشيطان بالطبع. ومن المفروض أن (إسرائيل) ملزمة بتوفير عملة الشيطان لقطاع غزة، وذلك حتى يصل الاقتصاد الفلسطيني إلى مرحلة انتقالية تمكنه من إصدار عملته بنفسه، باعتبار أن هذا من مسائل السيادة".

ويضيف د. محمد مقداد بدوره، كواحد من المراقبين للشؤون الاقتصادية الفلسطينية، إذ يقول: "إن السلطات (الإسرائيلية) حتى لم تقم بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاق باريس، فبعد التوقيع عليه عام 1994، كان يفترض مراجعته بشكل دوري، مرة كل ستة شهور، ولكن ما حدث هو أنه لم تتم مراجعته بالمرّة حتى اليوم، وليس هذا فحسب، بل إننا نجد في الاتفاق بنوداً تمنع الفلسطينيين من إصدار عملة خاصة بهم، لكنها في الوقت ذاته تمنحهم حرية التعامل بالشيطان في مناطق السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى منع إدخال العديد من السلع التي تكون في غير مصلحة التجار (الإسرائيليين)، حيث كان ذلك

يتم تحت ذرائع أمنية".

اعتبارات سياسية

ويكمل هذه المرة د. الرفاتي، مؤكداً أن مسؤولية الاحتلال (الإسرائيلي) بإمداد مناطق السلطة الفلسطينية بالشيطان، بما فيها قطاع غزة، بما أنه يمنع سلطة النقد من إصدار العملة الفلسطينية، مبرراً بمحاولة الاحتلال بتنفيذ ذلك بقوله: "لكن يبدو أن (إسرائيل) اعتبارات سياسية وراء هذا القرار، حيث إنها أصبحت تعتبر قطاع غزة كياناً معادياً، وفرضت الحصار على غزة من جميع الجوانب. فغزة اليوم ليست محاصرة في الإطراف السياسية والاقتصادية فحسب، بل إن الاحتلال يريد أن يمتد الحصار إلى الجوانب النقدية، وخلق أزمة متعلقة بالسيولة المتوفرة داخل قطاع غزة، وكما تعرف، فإن الشيطان هو عملة التداول الرئيسية، بينما يستخدم الدينار والدولار في إنفاذ الصفقات الكبيرة".

ويتابع الرفاتي مرة أخرى: "هذا يعد نوعاً من الضغط على القطاع، الذي يهدده قادة الاحتلال تارة بالاجتياح، وتارة أخرى باستمرار سياسة الاغتيال الدموية، والآن يهدده بالجانب النقدي، رغم أن الاقتصاد (الإسرائيلي) هو المستفيد الأكبر من استمرار تداول الشيطان في قطاع غزة، باعتبار أنها تحقق ما يسمى بلغة الاقتصاديين "ربع السيادة"، خاصة وأنه لا يوجد لعملتها غطاء يوازنها من الذهب، وسيكون الإسرائيليون مستفيدين

بتبعية قطاع غزة للاقتصاد (الإسرائيلي)". ومرة أخرى، يتفق مقداد والرفاتي، فكلاهما يؤكد أن تداول الشيطان في قطاع غزة هو مصلحة (إسرائيلية)، وليست فلسطينية، ولكن (الإسرائيليين) يضعون المصلحة السياسية فوق المصالح الاقتصادية، ويضيف د. مقداد: "مصلحة (إسرائيل) سياسياً أن يتم فصل الضفة عن القطاع، وغزة عن الاقتصاد (الإسرائيلي)، لذلك فهي تضحى بمصالحها الاقتصادية المحدودة مع قطاع غزة".

الجنية بدلاً من الشيطان؟

وحول مسألة استبدال الشيطان بعملة أخرى، أفادنا الرفاتي بالآتي: "المسألة ليست صعبة، لكنها بحاجة إلى قرار سياسي، إذا تحدثنا عن الجنية كمثال، فلا يوجد مانع لدينا أن يتم تداول الجنية المصري، فالشيطان الوحيد لتداول أي عملة هو قبول الناس لها، لكن هذا يحتاج إلى اتفاقية وقرار سياسيين مع الجانب المصري، الذي لن يقبل بهذا الأمر، حيث يعتقد صناع القرار المصريون أن ذلك هدف سياسي (إسرائيلي)، حيث يحاول سياسة العدو إلقاء القطاع في حجر مصر، لتتحمل هي جميع مسئوليات القطاع".

وأدلى د. مقداد بدلوه فقال: "الذي قلته منذ مدة طويلة أنه يجب على الفلسطينيين أن يفكروا في العملة الفلسطينية، فعدم تداول الشيطان

لا يؤدي إلى انهيار النظام المصرفي أبداً، بل إن الذي يؤدي إلى ذلك الانهيار هو الحصار".

إلا بشرطين..

ولكن من أجل أن حل أزمة النقد بغزة، سواء أكان بجلب عملة أخرى غير الشيطان، أو بإصدار عملة فلسطينية، اشتراط د. مقداد شرطين مهمين، ونستطيع أن نقول بأنهما "تعزيزان" بسبب الانقسام المتكسر حالياً في الساحة السياسية الفلسطينية، أولهما وجود وحدة وطنية سياسية واقتصادية بين الضفة وغزة، والثاني رفع الحصار (الإسرائيلي) عن القطاع بشكل كلي، ليشرح ضرورة ذلك: "يجب على الفلسطينيين أن يرجعوا لبعضهم البعض، وأن "يتكرونا من "أولمرت" وغير "أولمرت"، كما يجب على حماس وفتح أن يتحدوا مع بعضهم البعض ويكونوا يداً واحدة، فالمشاكل السياسية الفلسطينية لن تعالج ولن حل إلا باتفاقهما".

وبالنسبة لحل إصدار عملة فلسطينية في الظروف الراهنة، يقول د. مقداد: "لا نستطيع إصدار العملة الفلسطينية في غزة من الناحية الفنية، ف(إسرائيل) مثلاً تطبع عملتها في أوروبا، وكذلك تفعل دول الخليج، لذلك ستحتاج هذه القضية إلى اتفاق سياسي مع الدولة التي ستقوم بالطباعة، وهذا مستحيل في الظروف الراهنة". ومن جهة أخرى، انتقد الرفاتي

سلبية سلطة النقد في التعامل مع هذه المسألة، قائلاً: "سلطة النقد هي المرجعية فيما يتعلق بما يخص الشؤون النقدية في مناطق السلطة الفلسطينية، كما هو معروف، من حيث كمية النقد وتداوله ونسبة الاحتياط والسيولة، لكن سلطة النقد غير فاعلة ولا تقوم بواجبها تجاه دورها ومسئوليتها في الجانب النقدي".

سلطة النقد.. فعلنا ما بوسعنا" تحدث د. جهاد الوزير، محافظ سلطة النقد الفلسطينية، حول ما تقدمه مؤسسته من جهود لحل مشكلة النقد بالقطاع، فقال: "حتى الآن نجحنا في خلال الفترة الماضية بالضغط على (إسرائيل) من قبل جهات دولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومبعوث اللجنة الرباعية توني بليز، وأضاف د. الوزير ومنذ أيام قليلة، صدرت رسالة موقعة من رئيسي البنك وصندوق النقد الدوليين، ومبعوث الرباعية، حيث تدعو هذه الرسالة (إسرائيل) إلى إدخال النقد إلى قطاع غزة، وبالتالي اعتقد أنه أصبح ما يكفي من التدخل الدولي حتى تكون إمكانية إدخال النقد إلى غزة، لأن التأثير المباشر على نصف مليون شخص وهم الموظفون وعائلاتهم، وبالنسبة لما قيل عن سلبية سلطة النقد، يقول د. الوزير: "أقول لهم أن هذا الكلام غير صحيح، لأننا في سلطة النقد لو لم نقم بما

قمنا به من حشد للطاقت الدولية لما تمكنا من إدخال النقد إلى القطاع، وإن هذه المشكلة مزمنة، ونحن نحاول إدخال النقد إلى القطاع منذ تسعة أشهر دون جدوى". ويتمم الوزير فيقول: "إن منع إدخال النقد إلى قطاع غزة سيشكل كارثة إنسانية، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الصعب والحصار المفروض على القطاع، والجميع يعلم ذلك، ومن هنا لا نتوقع أن تقوم (إسرائيل) بالمنع الكلي لتوريد الشيطان، وإن قامت بذلك فسيكون له تأثير كبير على الجهاز المصرفي وعلى الاقتصاد المحاصر أصلاً، وعندها نحن نحضر منذ الآن لإيجاد بدائل في حال عدم تمكنا من استلام النقد الكافي".

حلول جديدة

ويضيف د. الوزير أن سلطة النقد تحاول حالياً ابتداء العديد من الحلول للتخفيف من الأزمة: "أحد الأفكار هي زيادة استخدام بطاقات الائتمان، وبالتالي نساعد من إبقاء النقد الموجود في القطاع داخل القطاع ونخفف من استعمال النقد، كما ندرس إيجاد طريقة بديلة لتأمين استثمارية عمل الجهاز المصرفي". وبينما نتظرن نحن القرار (الإسرائيلي) الحاسم بخصوص إدخال الشيطان إلى القطاع، فإن المعضلة تبقى خطيرة، وذات أثر بعيد المدى، مما يستلزم حلاً يستأصلها من الجذور، دون إعطاء المزيد من مسكنات، لتستفيق البنية الاقتصادية الفلسطينية من

مركز الحاسوب الحكومي يبدأ دورة

تدريبية في إدارة الشبكات المتقدمة "سيسكو"

غزة/ فلسطين،

بدأ مركز الحاسوب الحكومي التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع عمادة التعليم المستمر بالجامعة الإسلامية بغزة، أمس، دورة تدريبية في إدارة الشبكات المتقدمة "سيسكو"، حيث يستفيد من هذه الدورة 20 متدرباً ومتدربة موزعين على خريجي الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المتعلمين عن العمل، ومن مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، وأوضح م. سهيل مدوخ مدير عام الحاسوب الحكومي، بأن توفير هذه الدورة كمنحة للمتدربين يأتي في إطار تنمية

المجتمع الفلسطيني في مجال تكنولوجيا المعلومات، والذي يعتبر من المهام الرئيسية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. من جهته، أشار م. خالد الناجي مدير الدورة بأن الدورة تستند إلى أحدث المناهج مثل هذه الدورات وهو "CCNA Exploration" وأنه يتم توفير حسابات إلكترونية للمتدربين وذلك عبر موقع شركة "سيسكو" العالمية المتخصصة في مجال شبكات الحاسوب، كما يتم تقديم الامتحانات بشكل إلكتروني عبر موقع الشركة، يشار إلى أن الدورة تستمر لسبعة شهور بواقع 280 ساعة تدريبية.

المصري يعلن توقف مشاريع البنية التحتية في دير البلح

دير البلح/ فلسطين،

أعلن رئيس بلدية دير البلح، وسط قطاع غزة، غازي المصري عن استمرار توقف العديد من مشاريع البنية التحتية والصيانة في المدينة بسبب الحصار المفروض على القطاع. وقال في تصريح صحفي تلقت فلسطين نسخة عنه "إن قيمة المشاريع المتوقفة تبلغ 1801000 دولار"، مشيراً إلى أن استمرار إغلاق المعابر وعدم توفر المواد من شأنه تهديد قطاع البنية التحتية بالمدينة. واستعرض المصري المشاريع المتوقفة بالمدينة والمشاريع التي لم تستكمل جراء نقص المواد اللازمة لها، مبيناً أن مشروع إنشاء

أنظمة صرف صحي ومياه أمطار لدير البلح المرحلة الثالثة، كان من المقرر أن يبدأ في شهر 1/2011، منوهاً إلى أنه تم إنجاز 70% من المشروع إلا أنه نتيجة الإغلاق توقف لنفاد المواد الأولية، وقال: "إن مشروع إنشاء أنظمة صرف صحي ومياه أمطار لدير البلح المرحلة الثالثة، الجزء الثاني والذي يندرج ضمن مشاريع البنية التحتية الحيوية بالمدينة تم إنجاز ما نسبته 80% حيث كان من المقرر أن يتم استكمال تطوير المنطقة وإعادة تعبيد شارع حيفا ونتيجة لنفاذ المواد الأولية تم توقف المشروع، وأوضح المصري أن مشروع تطوير شارع الشهداء والذي يعد الشارع الرئيسي بالمدينة والذي يخدم 4000 نسمة

قد توقف بالكامل نتيجة عدم توفر المواد الأولية، مبيناً أنه لم يتم إنجاز شيء يذكر من مراحل المشروع، وذكر أن مشروع تطوير شارع خليل الوزير لم يبدأ العمل به نتيجة نقص المواد، حيث سيتم خلال المشروع عمل بنية تحتية للشارع وإعادة تعبيده. وبين المصري أن مشروع صيانة الطرق بدير البلح وبالغلة ميزانيته 10000 دولار بتمويل من المشروع الديمقراطي متوقف نتيجة عدم توفر المواد الأولية، حيث كان من المقرر أن يتم صيانة الاهتراءات والحفر في شوارع المدينة، وأعرب المصري عن أمله أن تتوفر المواد الأولية لتنفيذ أكبر قدر من المشاريع الحيوية بالمدينة والتي تخدم السكان.